الذي كان احاله بها عليه على خالد بن خالد هذا وقبل زيد هذه
الحواله وقبلها خالد فصارت هذه المايه الدنانير لزيد على خالد
وقبل خالد الحواله الموصوفه فهذا الكتاب فصير حواله على خالد
فان اعدم خالد ومات ولم يدع شيئا لم يرجع على عمرو بالمال وصل
انه انما يحيله الرجوع بالمال اذا اعدم ضامن الفضل وهذا اصل
وهو لا يعرف ولا يدرى امر هو قلت ارايت ان كان مال الرجل على رجل
فاراد المطلوب ان يحيل الطالب باله عليه على رجل للمطلوب عليه
مال فقال الطالب للمطلوب عندي وثقت بهذا ولا آمن ان احتال
عليه مفسوى مالي قال الحيله في هذا ان يضمن عنهم المطلوب ما
عليه فيكون المال عليها **باب في الرهون** رجل اراد
ان يرهن رجلا نصف ضيعته او نصف داره مشاعا قال لا يجوز
ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الرهن قال الحيلة في ذلك
ان يشتري الدار الذي يريد ان يرتهن من الرجل الذي يريد ان يرهن
نصف الضيعه مشاعا بذلك المال على المشتري بالخيار في ذلك
ثلاثة ايام فاذا توجبا البيع نقض المشتري البيع بعد ان يكون قد
قبض المشتري في تلك الثلاثة ايام فيكون هذا المال الذي نقض الرهن
في يد المشتري بطل المال عن نصف الضيعه والدار وذلك اصلح لذلك
عيب دهب بخيار ذلك قلت فان كان الخيار للبايع وقد سلم
المشتري وقبض منه المال ثم نقض البيع في قال فهذا كون
ذلك الشيء مضمونا في يد المشتري بالقيمه ان تلف ذلك الشيء او
نقص كان ذلك من قيمته يغرم المشتري ذلك من قيمة البيع ولا يكون
ذلك من الدين ولكن يتحاصص قيمة ذلك الشيء فان كان ثلث قيمة
المشتري قيمة ذلك كله وفاصله به من دينه فان بقي منه شيء

اخره وان بقي عليه شيء اداه الى البايع وكذلك ان كان احدث فيه عيب
في يد المشتري فذهب بالنصف منه ضمن المشتري نصف قيمته فاخذ
بذلك من دينه ويراد ان قضاه ان كان قلت فيحل اراد ان يرتهن
من رجل رهنا لينتفع به مثل ارض يزرعها او دار يسكنها ما الحيلة في
ذلك قال الحيلة في ذلك ان يرتهن منه ذلك الشيء ويقبضه و
يتشاهدان على ذلك ثم يستعيره المرتهن من الراهن فيقول اعرني
هذه الدار اسكنها فاذا قال اخذتها واذنت لك في سكناها طابت له
فمتى اراد الراهن ان يقبضها اقبضها فان اراد المرتهن ان يزرعها ورده الى الراهن
فعادت الى ذلك قلت وكذلك الارض اذا ارتهن يقول المرتهن للراهن
اعرني هذه الارض ازرعها فاذا اعاره اياها كان له ان يزرعها
قلت فاذا كان لرجل على رجل الف درهم وفي يده رهن بالالف
وقدمه الى الحاكم وقال على هذا الف درهم وكرن ان يقول له عندي
بهذه الالف رهن وهو كذا وكذا فيقول المطلوب له على هذه الالف
التي في يدي هذا الذي يزعم انه رهن هو لي وما هو برهن فيأخذ الذي
منه ويبطل المال قال يدعي عليه الالف فان سأل القاضي المطلوب
عن المال فقال هو لي وعلي ان له رهنا عندي بهذا المال فلم يقر الطالب
بالرهن بعد ان يقر المطلوب له بالمال فان جحد المطلوب المال وادعى
الرهن فقال هو في يديه كذا وكذا ولم يقل هو رهن فليسأل الطالب القاضي
سل هذا الرجل هل هذا الشيء رهن بالالف فان سأله القاضي عن
ذلك فاقر ان يكون رهنا فليسأل الطالب ساله عندي هذا الشيء
الذي يدعيه عبد رهن فان حلف على ذلك كان صادقا في قوله انه
ليس في يديه هذا الشيء مغير برهن قلت فان قال المرتهن ان ادعيها
ما كانت في يدي واسكنها ان كانت دارا ولا يكون هذا الرجل